

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي مستقر عند 107,84 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي لم يشهد أي تغير وظل ثابتا في تعاملات الجمعة الماضية ليستقر عند مستوى 107,84 دولارات للبرميل وهو السعر نفسه في تداولات يوم أمس الأول. وكانت أسعار العقود الآجلة للبخام الأميركي الخفيف ارتفعت عند الإغلاق 0,90 دولار إلى 88,28 دولارا للبرميل في حين ارتفعت أسعار العقود الآجلة لخام برنت عند التسوية 83 سنتا إلى 111,83 دولارا للبرميل.

«مالية البورصة» تجتمع غداً لمناقشة ميزانية الربع الأول من 2012

للجنة الفنية خلال الفترة القليلة المقبلة وذلك قبل انعقاد لجنة السوق برئاسة وزير التجارة ورئيس السوق والتي يتوقع ان تنعقد خلال الأسبوع الأول أو الثاني من ديسمبر المقبل. وأشارت إلى ان فنية البورصة قد تطلع على برنامج ناسداك او مكس الخاص بالمرحلة الثانية من نظام التداول الجديد X-stream المتعلقة بالمشتقات، وذلك قبل عرضه على لجنة السوق لإبداء الرأي فيها، خاصة وأن أغلب أعضاء اللجنة الفنية هم أعضاء في لجنة السوق، كما ان فنية البورصة في حال انعقادها ستناقش جملة من الأمور الفنية المرتبطة بالتداولات.

● شريف حمدي

«مؤسسة البترول» تبرم عقداً مع باكستان لتوريد 2,7 مليون طن متري من زيت الغاز في 2013

تلغ فيه نسبة الكبريت 5000 جزء في المليون، وستقوم وكالة التسعير بالانس اعتباراً من يناير المقبل بخفض نسبة الكبريت في زيت الغاز عند تحديد سعرها القياسي في ستغافورة والشرق الأوسط إلى 500 جزء في المليون من 5000 جزء في المليون، وتهدف تلك الخطوة إلى مواكبة التغيرات العالمية وبصفة خاصة في مناطق مثل أوروبا التي تبنت مواصفات الوقود.

وأشارت إلى ان عقد مؤسسة البترول الكويتية مع باكستان يعتبر عقداً استراتيجياً حيث يتم تزويد جمهورية باكستان الإسلامية باحتياجاتها من المنتجات البترولية لأكثر من 3 عقود، وتعتبر الكويت المزود الرئيسي لتغطية حاجة السوق الباكستاني حيث تشكل نسبة واردات منتج الديزل من الكويت مساياً بـ 90٪ من احتياج الجانب الباكستاني، ولقد تمت زيادة كمية العقد السنوي من 2,7 مليون طن إلى 3,5 ملايين طن.

● أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان اللجنة المالية لسوق الكويت للأوراق المالية ستعقد غداً (الاثنين) اجتماعاً لمناقشة ميزانية البورصة الكويتية في الربع الأول من العام المالي الجاري، علماً بأن ميزانية السوق تبدأ في الأول من يوليو وتنتهي في 30 يونيو من كل عام. وقالت المصادر ان اللجنة ستقوم بمناقشة المصروفات والإيرادات الفعلية لتلك الفترة ومقارنتها بالميزانية التقديرية، لافتة إلى ان اللجنة ستناقش الأرقام بالتفصيل تمهيداً لرفع توصيات بشأنها في اجتماع اللجنة الرئيسية للسوق للمصادقة عليها.

ولفتت المصادر إلى احتمالية عقد اجتماع

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة في مؤسسة البترول الكويتية أن المؤسسة نجحت نهاية الأسبوع الماضي في توقيع عقد مع شركة النفط الباكستانية لتوريد 2,7 مليون طن متري من زيت الغاز في 2013، مشيرة إلى أنه تم الاتفاق على علاوة سعرية مناسبة فوق أسعار نشرة بالانس لزيت الغاز القياسي الجديد الذي تبلغ فيه نسبة الكبريت 500 جزء في المليون.

وقالت المصادر ان أهمية العقد تكمن بتزويد السوق الباكستاني الواعد والمهم بزيت الغاز ويأتي انسجاماً مع إستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية التسويقية الرامية إلى تعامل قطاع التسويق العالمي مع مستهلك طويل المدى وليس مع جهات تسويقية مضاربة أخرى، علاوة على الوفرة المالية الكبيرة التي حققها هذا العقد مقارنة مع العقود السابقة. وذكرت أن العلاوة السعريّة الحالية في العقود محددة المدة لزيت الغاز تبلغ 2,85 دولار فوق الأسعار القياسية لزيت الغاز الذي



وضعها المركزي المتعلقة بذلك الشأن وذلك في ضوء الأهداف المحددة وإجراءات التحقق والتوثيق السليمة التي كشفت والإجراءات المقترحة لمعالجتها.

● محمود فاروق

وأشارت إلى ان التقرير الذي سستعده اجهزة التدقيق المكلفة من البنوك المحلية سيتم إرساله إلى بنك الكويت المركزي بشكل دوري على ان يتضمن المستندات والسجلات التي تناولتها عمليات الفحص والتأكد من الضوابط التي

بالتعاميم المتعلقة بذلك الشأن. وأوضحت ان الأهداف الموضوعية من جراء عملية الفحص المقرر القيام بها تتمثل في عدم تجاوز الحد الأقصى لسقط العمل الشهري وعدم تجاوز الحد الأقصى لفترة القرض الاستهلاكي والمقسط.

كشفت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» عن ان بنك الكويت المركزي طالب البنوك المحلية بضرورة الالتزام بالضوابط والتعليمات المتبعة في التعاملات المتعلقة بمحفظات القروض والمحفظات التمويلية الاستهلاكية والمقسطة القائمة لديهم تطبيقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي للتأكد من عدم وجود أي تجاوزات في الإدارات الائتمانية في البنوك وألية منح القروض بجميع أنواعها.

وأفادت المصادر ان «المركزي» شدد على عدة أمور من بينها التأكد من عدم وجود دفعة نهائية مع آخر قسط يدفعه العميل أو ما يسمى «دفعة البالون» في المعاملة الخاصة بالعميل، والتأكد أيضاً من عدم تجاوز الحد الأقصى لفترة القرض الاستهلاكي عن 5 سنوات و15 سنة للقرض المقسط، اما في حالات مد فترة السداد وفقاً للجدولة التي يتم منحها للعميل فقد شدد المركزي على ان تصبح سنة للقرض الاستهلاكي 3 سنوات للقرض المقسط وذلك بخلاف فترة الاسترداد المحددة أساساً للقرض، فضلاً عن ضرورة وجود مستند رسمي يؤكد الاستعلاء عن التزامات المقرض (العميل) لدى شركة Cii-Net.

وأفادت المصادر ان تلك المعايير الجديدة جاءت لعدم تكرار أزمة طائلة على العملاء التي وصلت إلى ضعف مبالغ القروض التي حصل عليها العملاء في حينه، فضلاً عن تحديد مدى التزام البنوك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن أسس وقواعد منح القروض وتعديلاتها وكذلك مدى الالتزام

لعدم التهرب من قانون الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA

البنوك تستدعي بعض عملائها الأميركيين مزدوجي الجنسية للتوقيع على أوراق تثبت جنسية واحدة فقط

هذا القانون على حسابات الأشخاص أو الشركات التي نقل أرصدهم عن 50 ألف دولار. وأضافت ان القانون الضريبي المطلوب تطبيقه على الأميركيين في الخارج أيضاً سبب «عوارا»، في رأس عدد من المصارف بالنظر إلى العقوبات الممكن توقيعها من حكومة الولايات المتحدة ضد كل من لا يكشف تلك الحسابات لزوم تطبيق الضريبة عليها.

● محمود فاروق

الضريبة الأمريكية والمتمثلة في مصلحة الضرائب (IRS) ملاحقة الأميركيين المكلفين بسداد الضرائب خارج حدود الدولة، باستخدام النظام المصرفي العالمي، وفي حالة عدم تنفيذ البنوك العربية والخليجية لقانون أو عدم تعاونها مع السلطات الأمريكية يسمح القانون لمصلحة الضرائب باقتطاع 30٪ من التحويلات الجارية بواسطة المصارف الأمريكية من حسابات المصارف العربية والخليجية، ولا يسري

اللتهرب من قانون الضرائب الأمريكي الجديد. وكانت البنوك قد طلبت من اتحاد المصارف وبنك الكويت المركزي وضع تصور للتعامل مع قانون الامتثال الضريبي الأمريكي الذي يتيح لمصلحة الضرائب الأمريكية توقيع العقوبات على الأميركيين غير الملتزمين في جميع الدول بفرض ضريبة عليها 30٪ تخصم من أي حسابات بين الجانبين. وأوضح المصادر ان القانون يحول للسلطات

«الأنباء» بأن البنوك المحلية ستقوم خلال الأشهر المقبلة بفحص حسابات عملائها الذين يحملون الجنسية الأمريكية مع جنسية أخرى بغرض التحقق من جنسياتهم المنبئة لديهم في استمارات طلبات فتح الحسابات، لافتة إلى أنها ستقوم باستدعاء بعض العملاء للتوقيع على أوراق تثبت جنسيتهم خاصة المزدوجي الجنسية حيث لجأ بعض عملاء إلى تسجيل جنسية وإخفاء الجنسية الأخرى وذلك

قطر تستثمر مليار يورو في شراكة إيطالية

وتعت قطر اتفاقاً مع صندوق الاستثمار الإيطالي يهدف إلى استثمار ما يصل إلى 2 مليار يورو في شركات إيطالية خلال الأربع سنوات المقبلة، وفقاً للفاينانشال تايمز. وقد أعلن عن هذه الشراكة خلال زيارة رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي إلى الشرق الأوسط من خلال سعي شركات السلع الفاخرة وأنماط الحياة الإيطالية لزيادة صادراتها إلى الشرق الأوسط في ظل

● محدث فاخوري

تزايد الطلب عليها. وستتم الصفقة عن طريق استثمار مبدئي بقيمة 300 مليون يورو ستكون مناصفة بين الكيانين لتزويد 2 مليار يورو ليكون إجمالي قيمة الاستثمار القطري 1 مليار يورو. بهدف توطيد العلاقات ودعم وتحفيز النمو الاقتصادي الدولي.

في مذكرة قدمها الاتحاد العربي للناقلين البحريين عاصم لـ «الأنباء»: القمة العربية الاقتصادية بالرياض

تناقش تفعيل النقل البحري العربي

قال الأمين العام المساعد للاتحاد العربي للناقلين البحريين اللواء بحري عاصم أحمد ان الاتحاد تقدم بمذكرة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعرضها على أعمال القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية القادمة المقرر إقامتها في الرياض وتضمن المذكرة عدداً من المقترحات لتطوير أعمال الاتحاد الفترة المقبلة.

وذكر عاصم في تصريح لـ «الأنباء» ان النقل البحري يمثل أهمية كبيرة في حركة التجارة العربية كونه يشكل حوالي 70٪ منها، مشيراً إلى أنه أقل كلفة مقارنة بالنقل الجوي الذي يتعامل حسابياً بالكيلو بينما النقل البحري يتعامل بالطن وهذا يمثل وقراً كبيراً في تكاليف البضائع خاصة مع تمتع 13 دولة عربية بموقع جغرافي يطل على البحر.

وأوضح انه نظراً لتلك الأهمية الكبيرة لذلك القطاع فقد تضمنت المذكرة المطالبة بتطوير الأسطول التجاري البحري العربي والذي يصل عدده إلى حوالي 14884 سفينة في 22 دولة عربية منها الكويت ودول الخليج العربي، حيث أصبحت

مفعم بواخه قديمة وتحتاج إلى تجديد من أجل مواكبة الحملات الدولية. وقال عاصم أحمد أنه في إطار الحاجة إلى تطوير الأسطول تم اقتراح توفير التمويل اللازم لذلك من خلال بعض الصناديق التمويلية العربية المتخصصة لتمويل المشاريع البحرية بإعطاء ملكي السفن العربية قروضا طويلة الأمد وبفوائد منخفضة وبفترة سماح قبل السداد للقرض وفوائده وذلك استناداً إلى «I2V»، الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «اونكتاد» والذي يقضي بتوفير قروض طويلة المدى لشراء السفن وتوفير العون الفني لها، لافتاً إلى أنه من بين المؤسسات التمويلية العربية التي يمكنها مساعدة السفن العربية على الحصول على قروض لتحدثت سفنها: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنك الإسلامي للتنمية، والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي.

● القاهرة - ناهد إمام

منها بأهمية دور مجلس الإدارة في المرحلة المقبلة وفقاً لتلك التعليمات. وكان المركزي قد وجه كتاباً إلى البنوك يطلبها بتطبيق تعليمات الحكومة اعتباراً من 1 يوليو 2013، وحثهم على ان يتخذوا خطوات ملموسة باتجاه الالتزام الكامل بإرساء قواعد الحكومة الرشيدة داخل القطاع المصرفي.

● منى الدغيمى

ستعتمدها لتفعيل قسم الحكومة وما زالت لم تتخذ القرار بعد في جعل هذا القسم تابع إلى إدارة المخاطر أو الإدارة التنفيذية. والجدير بالذكر ان بعض البنوك المحلية اقامت ورش عمل ودورات تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين، حول إدراك ممارسته مفاهيم الحكومة كمبادرة منها لتطبيق تعليمات المركزي بخطوات ملموسة ووعيتها

بنوك محلية بادرت بإنشاء قسم خاص للحكومة

علمت «الأنباء» ان بعض البنوك المحلية بادرت فعلياً بإنشاء قسم خاص للحكومة التزاماً منها بالتعميم الأخير الصادر من البنك المركزي والذي حث فيه البنوك على ضرورة تطبيق قواعد ومعايير الحكومة الحديثة. وذكر المصدر ان بعض البنوك المحلية اتخذت قرارها في ان يكون القسم الخاص بالحكومة تابعاً إلى الإدارة التنفيذية في حين تدرس بنوك أخرى الخطوات التي

«ميدل إيست مونيتور»: 3 تحديات تواجه صناعة التمويل الإسلامي في العالم

واختتم التقرير باستعراض قواعد الحكومة الرشيدة التي يجب ان تلتزم بها مؤسسات التمويل الإسلامي، وأهمها: ● المسألة: بحيث تكون هناك إمكانية المساهلة حول القرارات ووضع الكيات ذات مغزى لتأمين الالتزام بجميع القوانين والأنظمة والمعايير. ● الشفافية: بمعنى إيضاح الأدوار والمسؤوليات وطرق العمل لاتخاذ القرارات وممارسة السلطات، والعمل بشفافية. ● تعزيز وتقييم الأصول. ● الفاعلية: من خلال تطبيق أفضل الممارسات للموارد المتاحة بما يضمن المضي قدماً بالأهداف المخططة. ● الانفتاح: بفتح قنوات التواصل داخل المؤسسة وبينها وبين البيئة المحيطة.

● محمد البديري

الاعتراف بأنها بحاجة أيضاً إلى إدارة جيدة لمخاطر السيولة. ولفت إلى أن المجال الآخر لإدارة المخاطر في المؤسسات الإسلامية الذي يحتاج إلى إعطاء بعض الاهتمام يتمثل في مشكلة الحد من تركيز المخاطر في قطاعات اقتصادية معينة أو أنواع الأصول، منها إلى تفضيل الصناعة للأصول الحقيقية لدعم المعاملات المالية، قد أدى التركيز على المخاطر في القطاع العقاري. وأضاف تقرير «ميدل إيست مونيتور» انه: «نتيجة لذلك، فإن العديد من المؤسسات المالية الإسلامية لديها محافظ للأصول التي تتركز على هذا القطاع المعرض لاحتمالات الانفجار، وقد أبرزت أداء أسواق العقارات في أميركا الشمالية وأوروبا، وفي أجزاء معينة من منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة جملة من مخاطر التركزات المفرطة للإفراط لهذا القطاع، وبالتالي لا بد من إيجاد سبل لتنوع المخاطر والحد من اعتمادها على الأصول العقارية وحدها.»

حذر تقرير صادر عن مجلة «ميدل إيست مونيتور» من أن صناعة التمويل الإسلامية في العالم تواجه عدة تحديات خلال العقد الحالي، وأنه يتوجب على المؤسسات العاملة في هذا المجال السعي للتحديث للتصدي لهذه التحديات حتى يمكنها من مواصلة النمو القوي الذي حققته صناعة التمويل الإسلامي خلال العقدين الأخيرين.

وأوضح التقرير أن الصناعة المالية الإسلامية تحتاج إلى دراسة هذه التحديات القائمة بعناية فائقة، والتي تتمثل أساساً في: إدارة المخاطر، وتكرس المؤسسة عبر بناء وتعزيز إطار تنظيمي مرن وفعال، والالتزام بقواعد الحكومة الرشيدة. وفيما يخص قضية إدارة المخاطر، اشار التقرير إلى أن: «الصناعة المالية التقليدية تلقت دعوة للاستيقاظ أثناء الأزمة بشأن أهمية فهم ورصد ومراقبة مخاطر السيولة، ومن ثم يجب على الصناعة المالية الإسلامية

